

Distr.: General  
25 June 2010  
Arabic  
Original: Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون  
البند ٢٣ من جدول الأعمال  
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

### رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ المحالة إليكم من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (A/64/787) ردا على مذكرة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ (A/64/711) موجهة إليكم من حكومتي بشأن التطورات الأخيرة المتصلة بجزر فوكلاند المستجدة في سياق مهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها إليكم الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بمسألة جزر فوكلاند.

أولا، ترى الأرجنتين أنه لا بد من تذكير المملكة المتحدة بأن بينها وبين الأرجنتين نزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، سلم بوجوده وخصائصه في قرارات الجمعية ٢٠٦٥ (د-٢٠)، و ٣١٦٠ (د-٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣، وكذلك فيما تتخذه لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار كل سنة من قرارات تحث الحكومتين على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن.

وتحاول المملكة المتحدة تبرير موقفها بالاستناد على وجه الحصر إلى مبدأ تقرير المصير للشعوب. ثم إنها تفعل ذلك محتجة بقرارات اتخذتها اللجنة الرابعة بشأن مسائل أخرى من مسائل إنهاء الاستعمار لم تكن تتعلق بجزر فوكلاند.



وكما أشرت إليه في رسالتكم إلى الجلسة الافتتاحية للجنة الخاصة المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، فإن من الضروري أن تراعى في عملية إنهاء الاستعمار خصوصيات كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وظروفه. وقد أفردت مسألة جزر فوكلاند بمعاملة خاصة لما لها من خصائص سلّم بها من خلال القرارات المذكورة أعلاه. فكل هذه القرارات التي صدرت على امتداد الأعوام الـ ٤٥ الماضية في إطار الأمم المتحدة، إنما تدعو إلى تسوية نزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. ولا يصف أيًا من هذه القرارات مسألة جزر فوكلاند على النحو الذي تحاول المملكة المتحدة الآن وصفها به. ويضاف إلى ذلك، أن الجمعية العامة استبعدت في عام ١٩٨٥ بصريح العبارة انطباق مبدأ تقرير المصير، عندما رفضت بأغلبية كبيرة، اقتراحين بريطانيين بإدراج هذا المبدأ في مشروع القرار الخاص بمسألة جزر فوكلاند.

وليس ثمة البتة في القانون الدولي ما يبرّر إصرار المملكة المتحدة على عدم تنفيذ التزاماتها باستئناف المفاوضات بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية.

وتعيد حكومة الأرجنتين تأكيد جميع المفاهيم الواردة في الوثيقة المرفقة بالرسالة الأخرى التي وجهها إليكم ممثلها الدائم في ١٥ آذار/مارس (A/64/711) بشأن الأعمال الانفرادية وغير المشروعة المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز في الجرف القاري للأرجنتين التي تحاول المملكة المتحدة فرضها على المجتمع كأمم واقع. وواضح أن هذه الأعمال الانفرادية تتناقض مع ما تنص عليه أحكام قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وهذا التقييم أو الشاغل ليس بالأمر الذي تعبر عنه الأرجنتين وحدها. فهو أيضا رأي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ ٣٢ المجتمع في مؤتمر قمة الوحدة، في كانكون، في شهر شباط/فبراير الماضي، التي أعادت كذلك تأكيد تأييدها للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في نزاعها السيادي مع المملكة المتحدة.

وفي هذا الصدد، تعيد الأرجنتين تأكيد إدانتها الشديدة للمحاولة البريطانية الإذن بتنفيذ عمليات للتنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما في منطقة الجرف القاري للأرجنتين الواقعة تحت الاحتلال غير المشروع للمملكة المتحدة، مما دفع حكومة الأرجنتين إلى أن ترفع عليها احتجاجا شديد اللهجة في ٢ شباط/فبراير (A/64/653). وواضح أن هذه العمليات تتعارض مع القانون الدولي والبيانات المتعاقبة للأمم المتحدة، وبخاصة قرار الجمعية ٤٩/٣١ الذي يحث كلا طرفي النزاع على السيادة، الأرجنتين والمملكة المتحدة، على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء مرور جزر

مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية بالعملية الموصى بها في قرارات الأمم المتحدة.

وتتسق التدابير المشار إليها في المذكرة البريطانية (A/64/787) التي اتخذتها جمهورية الأرجنتين ردا على سلوك المملكة المتحدة تماما مع القانون الدولي، بما في ذلك قانون البحار. وهذه التدابير، الواردة في المرسوم رقم ٢٥٦/٢٠١٠ والقرار الإداري ١٤/٢٠١٠ لا تعني بأي حال فرض قيود على المرور البري، أو على حرية التنقل. ثم إن هذه القواعد الأرجنتينية تتسق مع سائر الالتزامات الدولية المنوطة بالأرجنتين، بما فيها تلك الالتزامات المنبثقة عن معاهدات ثنائية.

وليس غريبا البتة أن تحاول المملكة المتحدة أن تنسب إلى الأرجنتين سبب العزلة الدولية التي تعاني منها جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية. وتعيد جمهورية الأرجنتين تأكيد فحوى مذكرتك المؤرخة ١٥ آذار/مارس (A/64/711) بشأن الجهود التي بذلت بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في إطار النزاع القائم بينهما على السيادة، وتأسف لأن إمكانية التعاون بينهما في مختلف المجالات قد حال دونها امتناع المملكة المتحدة عن استئناف المفاوضات بين البلدين بغية حله. وينبغي أن تدرك المملكة المتحدة أن التفاهات الثنائية المؤقتة التي تشير إليها في مذكرتها على أنها صيغة سيادية لا يمكن اعتبارها - كما حاولت هي تمريره من خلال سلوكها وأعمالها الانفرادية غير المشروعة - على أنها وسيلة لفرض سياسة الأمر الواقع.

وفيما يتعلق بما ساقته المملكة المتحدة في الفقرة قبل الأخيرة بشأن زيارات أهالي الأرجنتين الذي سقطوا في النزاع الذي دار في جنوب المحيط الأطلسي، فإنه لا بد من تذكير هذا البلد بأن هذه المسألة يحكمها اتفاق طرفاه على وجه الحصر هما الأرجنتين والمملكة المتحدة. ومن ناحية أخرى، تعتبر حكومة الأرجنتين أن من المؤسف أن تحاول المملكة المتحدة تشويه الإطار المنطبق على هذه الأعمال الإنسانية بقصد تقويض توصيف النزاع السيادي المنوط بكلا البلدين واجب حله.

وتعيد حكومة الأرجنتين مرة أخرى تأكيد تأييدها القوي للمساعي الحميدة التي ما زال الأمين العام مستمرا فيها، وتشكر الأمانة العامة على مساهمتها القيمة المقدمة في هذا الصدد. وهي تأمل أيضا في أن تستجيب المملكة المتحدة للمناشدات الموجهة إليها بموجب هذه الولاية، وتحمل مسؤوليتها كعضو دائم في مجلس الأمن، وتقبل الالتزام المنوط بها بحل المنازعات بالطرق السلمية عملا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترام قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة جزر فوكلاند، ولا سيما القرار ٤٩/٣١ المشار إليه آنفا.

وترجو حكومة الأرجنتين ممتنة تعميم هذه المذكرة على أعضاء المنظمة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، وكذلك اعتبار جميع الوثائق المعروضة والمتداولة في سياق مذكرتها المؤرخة ١٧ آذار/مارس الماضي، ووثائق مقدمة في سياق المساعي الحميدة شبه الرسمية التي أوكلت إليكم الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بمسألة جزر فوكلاند مهمة إنجازها.

(توقيع) خورخيه أرغويو

السفير الممثل الدائم